المستخلص

علي عدنان داود. مديات فاعلية سياسة وادارة الدين الصاح في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة. (رسالة ماجستير) . – الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩.

اهمية الدراسة ترجع اهمية اختيارنا لهذا البحث الى ان الموضوع يلقى في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ماله من اهمية قصوى على المستوى الع

ربي والمحلي في ظل التحولات الراهنة ، ومن جهة اخرى ، ستسمح لنا هذه الدراسة باعطاء صورة واضحة عن الديون العربية وذكر تأثير الدين العام على اكثر أوجه النشاط الاقتصادي اهمية في معظم هذه الدول ، من خلال تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المفروضة وشروط اعادة الجدولة ومساوئها كتسريح الالاف من العاملين وأ فقار شرائح واسعة من المجتمع ، وهي برامج كان لابد من تنفيذها حتى تتم جدولة الديون والحصول على قروض اخرى وفقا لشروط الجهات المانحة .

الهدف من الدراسة

على الرغم من ان الكثير من البحوث والمؤتمرات الاقليمية والعالمية قد تعرضت الى هذه المشكلة العويصة ومدى تاثيرها في فاعلية النشاط الاقتصادي وفي عملية التنمية . فانها حتى الان مازالت حسب علمنا لم تحظى بالاهتمام الكافي واللازم الذي يسمح بايجاد حل ناجع لها . كما ان الكثير من المبادرات والاجراءات الدولية المتخذة من قبل الدول الدائنة او من قبل المؤسسات المالية الدولية استهدفت التخفيف من اعباء المديونية العامة لكل دولة على حده ، مقابل فرض مجموعة من الاجراءات الصارمة التي سرعان ما تفقد اهميتها ، وتتفاقم الازمة بقدر اكثر خطورة مما سبق .

واما المبادرات والاقتراحات التي طرحتها الدول المدينة فتميزت بكونها مبادرات محلية منفردة ، فلم تستطيع الدول العربية الوصول الى صيغة موحدة تدافع عن مصلحتها مجتمعة . ان دراسة وتحليل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة سيساعدنا في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى هذه البلدان ، ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عنها بعد الالمام بها .

مشكلة البحث

ان اخطر اثار المديونية العامة يتمثل في شل جهود التنمية وما يترتب عليها من انعكاسات اقتصادية وا جتماعية ، ومن الملاحظ ان الكثير من هذه الدول اضطرت الى تاجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها ، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الاجنبية ، مما ادى في النهاية الى مزيد من التبعية بمختلف اشكالها : تجارية ، مالية ، وتكنولوجية.

لقد اصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ استثماري ملائم للدول العربية قصد التصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر وتهميش وتبعية للمؤسسات المالية الدولية .

الاستنتاجات

1-تعد مشكلة المديونية العامة من المشاكل المعقدة التي تواجهها الدول النامية ولعل السبب في ذلك يرجع الى انخفاض معدلات النمو وتدهور شروط التجارة الخارجية والى العجز المتزايد في ميزان مدفوعات تلك الدول والى السياسة الاقتصادية غير السليمة التي كانت تتبعها وكل ذلك ادى الى حدة المديونية مع مرور الوقت .

2-ان توجه التنمية نحو التمويل الخارجي دون الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي زاد من حدة المديونية وذلك لاشباع الطلب المحلي المتنامي وللاسراع بالتصنيع القائم على الاستيراد .

١-ان البلدان الراسمالية الدائنة تمكنت من نقل الركود والعجز الى البلدان النامية.

ان مشكلة انخفاض معدلات الادخار المحلي ، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة . وهذا يعني ان هناك فجوة في الموارد المحلية ، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل الكثير من البلدان العربية ، يعتمد على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن .

-نتيجة لنمو حجم الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ازدادت اعباء خدمات هذه الديون بشكل كبيرا جدا ، يفوق معدلات نمو صادرات تلك الدول . وبذلك اصبحت اعباء هذه الديون تستحوذ على نصف حصيلة الصادرات ، وبالتالي تناقصت القدرة الذاتية لتلك البلدان على الاستيراد وتدهورت اسعار الصرف وانخفض حجم التدفقات الصافية للموارد ، واصبحت المديونية الخارجية ضخمة واعبائها تشكل احد العوامل المهمة في اختلال موازين المدفوعات . مما ادى الى المزيد من الاقتراض وبالتالي تفاقم ازمة النقد الاجنبي .

1-ان تفاقم ازمة المديونية العامة في البلدان العربية المدنية ، تعود بشكل كبير الى عدم وجود استراتيجية واضحة للاقتراض العام . فقد دلت الوقائع على ان هذه الدول لم يكن لديها جهة مركزية تشرف على ادارة الدين العام . ومن ثم لم يكن هناك تصور واضح ودقيق عن كيفية ادارة الدين واتباع سياسة سليمة بخصوصه ، وعدم توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الاقتراض من اجل التفاوض والحصول على افضل الشروط من الدائنين .

-ان هناك العديد من الاسباب التي دفعت البلدان النامية في بداية الامرالى الاستدانة بعضها داخلية كالعجز في الموازنات العامة وبعضها خارجية كالركود العالمي وارتفاع اسعار المواد الخام وغيرها.

تزايد الانفاق العام بشكل كبير في السنوات الاخيرة في دول عينة البحث عن الايرادات العامة وبمعدلات نمو تفوق معدلات نموالايرادات العامة ، الامرالذي ادى الى زيادة العجز وتراكم الدين العام.-١على الرغم من تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول عينة البحث الا انها استطاعت ان تحقق معدلات موجبة تفوق معدلات نمو الدين العام ، الامر الذي يعكس النجاح النسبي لجهود الاصلاح الاقتصادي والهيكلي التي باتت دول عينة البحث في اتباعها في السنوات الاخيرة .

١-يؤدي ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي الى تحجيم سوق الائتمان المحلي نتيجة توسع الحكومة في اصدار سندات واذون الخزانة وهو مايعني مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وعلى رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار وهو مايعرف اقتصاديا باثر المزاحمة .

١. ان تزايد مستويات الدين العام قد اثر بشكل سلبي في معدلات الاستثمار اذ لوحظ تذبذب نسبة الاستثمارات الى اجمالي الناتج المحلي في دول عينة البحث واتجاه تلك النسبة الى الانخفاض.

٢. يترك الدين العام بصمات على الحياة السياسية في البلد المدين ، اذ يقوم بربط اقتصاده بالاقتصادات الدائنة باشكال التبعية الى الخارج والتي تترتب عليها ابعاد سياسية خطيرة .

٣. ان النتائج التي استعرضناها فيما يخص دول عينة البحث تنطبق كذلك على حالة اقتصادات البلدان العربية . غير ان ما تتميز به هذا الاخيرة انها اقتصاديات دائنة للعالم الخارجي ، اذا ما اخذت كوحدة متكاملة لان بعض البلدان تتمتع بفائض مالي كبير .و ان الفائض الذي وظف في الاسواق المالية والبنوك الاجنبية ، يعاد تحويله الى البلدان النامية المدينة في شكل قروض .

٤. اجمالا ان زيادة مستويات الدين العام قد اثرت بشكل سلبي على اهم المتغيرات الاقتصادية ، الامر الذي انعكس سلبا على مستويات معيشة المواطنين بسبب الزيادة المستمرة في اعباء خدمة الدين والتي تمتص جزءا كبيرا من موارد الدولة .